

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 50 لسنة 1990 بشأن تنظيم لجنة
الحدود البرية والبحرية للجماهيرية العظمى

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 19

السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (50) لسنة 1990 م
بشأن تنظيم لجنة الحدود البرية
والبحرية للجماهيرية العظمى**

اللجنة الشعبية العامة،

بعد الاطلاع على قانون وزارة الخارجية والسلك السياسي والقنصلية الصادر بالقانون رقم 39 لسنة 1977 م ،

وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم 8 لسنة 1989 م بشأن تنظيم نشاط الأجهزة والمؤسسات والشركات العامة في الخارج ،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 55 لسنة 1976 م ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م بنظام المرتبات للعاملين الوظيفيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،

وعلى قرار لجنة الشعبية العامة رقم 325 لسنة 1987 م بتنظيم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة بأئحة الإيفاد وعلاوة المبيت الصادر بتاريخ 20/6/1979 م وتعديلاته ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 710 لسنة 1988 م بتقرير بعض الأحكام في شأن الإيفاد في مهام رسمية ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 504 لسنة 1989 م بتقرير حكم استثناء من أحكام لأئحة الإيفاد وعلاوة المبيت ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1007 لسنة 1985 م باعادة تنظيم لجنة الحدود ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 229 لسنة 1986 م بشأن تنصيب موظف ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 500 لسنة 1987 م بشأن تعديل تسمية الجرف القاري واسناد بعض الاختصاصات اليها ،

وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بمذكرته رقم 323 لسنة 1399 و.ر الموافق 1989 م ،

قررت

مادة (1)

تشكل بالمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي لجنة تسمى (لجنة الحدود البرية والبحرية للجماهيرية العظمى) يشار إليها فيما بعد بلفظ (اللجنة) ويصدر بتنسية أمينها وأعضائها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

مادة (2)

مع مراعاة أحكام المادة (5) من هذا القرار تتولى اللجنة المشكلة بموجبه كافة المهام المتعلقة بمسائل الحدود البرية والبحرية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وخاصة ما كان منها متعلقاً بمشكلات قائمة ، ولها على وجه الخصوص :

أ) تجميع وحفظ المستندات والخرائط والدراسات والتقارير وغيرها من الوثائق القانونية والفنية المتعلقة بحدود الجماهيرية العظمى .

ب) إعداد الدراسات والبحوث والتقارير في مجال عملها وتقييم الوثائق والمستندات المتعلقة بها .

ج) المشاركة في مفاوضات الحدود التي تكون الجماهيرية العظمى طرفاً فيها وإعداد الوثائق والدراسات الخاصة بذلك ، واقتراح المواقف المناسبة حيالها

د) تولي الاجراءات المهددة للجوء للقضاء أو التحكيم الدوليين بشأن خلافات الحدود التي تكون ليبيا طرفاً فيها ، والقيام باعداد دفاع الجانب العربي الليبي ومرافقته امام هذه الجهات .

مادة (3)

لامين اللجنة الاستعanaة بمن يراه من ذوى التخصص فى مجال عمل اللجنة ، وله أن يطلب من أية جهة في الداخل تزويده بالوثائق والمستندات أو الخرائط ، والبيانات والتقارير اللازمة لاداء اللجنة لها ، كما يكون له الاتصال والاتفاق مع الجهات الأجنبية المتخصصة في الخارج من محامين وخبراء ومستشارين ومترجمين لاداء أعمال تتعلق بمهام اللجنة .

مادة (4)

تقدم اللجنة بصفة دورية وكلما طلب اليها ذلك الى أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي تقريرا عن سير أعمالها ونشاطها ونتائج دراساتها واقتراحاتها وتوصياتها ، خاصة ما تعلق منها بمشكلات قائمة

مادة (5)

للجنة الشعبية العامة تشكيل لجان خاصة أو فرق عمل لدراسة مسألة محددة خاصة بالحدود أو مهمة محددة ذات علاقة بالحدود ، وتلتزم اللجنة في هذه الحالة بتسليم ما لديها من وثائق ومستندات وخرائط وتقارير ودراسات وغيرها الى اللجنة الخاصة أو فريق العمل .

ولا يجوز للجنة أن تتناول المسائل ذات العلاقة باللجنة الخاصة أو فرق العمل الا اذا طلبت تلك الجهات منها ذلك .

مادة (6)

تتولى أمانة الخزانة تخصيص سلفة مالية مستديمة للجنة وذلك في حدود مبلغ قدره (800000) ثمانمائة الف دينار ليبي لمواجهة المصاريف الخاصة باللجنة .

ويجوز أن يودع جزء من هذا المبلغ في حساب خاص بالخارج يتم الصرف منه بالكيفية التي يحددها أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

مادة (7)

تتولى اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي تغطية المصاريف الإدارية وتخصيص مقر أعمالها وتزويدها بالموظفين الإداريين اللازمين لاداء أعمالها .

مادة (8)

يتناول كل من أمين وأعضاء اللجنة مكافأة شهرية مقطوعة - لقاء عملهم باللجنة - يصدر بتحديدها قرار من اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

ولامين اللجنة اقتراح مكافآت شهرية مقطوعة او تقدير مبالغ مالية ، تدفع كتعاب لن يكلفون بأعمال او يستعان بهم في مهام تتعلق بعمل اللجنة من غير

أعضائها ، على أن تصدر بالموافقة على ذلك قرارات من اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

مادة (9)

تكون ممارسة أمين اللجنة لمهامه على سبيل التفرغ ، وله إذا ما رأى ضرورة لذلك ، أن يقرر تفريغ أي عضو أو أعضاء من اللجنة .

مادة (10)

تكون للجنة أمانة إدارية تقوم بأعمال الحفظ والتوثيق .

مادة (11)

تتولى اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي اقتراح الحالات التي يكون فيها وكيل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مسائل وقضايا الحدود المنظورة أمام القضاء أو التحكيم الدوليين .

وتم تسمية وكيل الجماهيرية العظمى في تلك الحالات بموافقة اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

مادة (12)

استثناء من أحكام لائحة الإيفاد وعلاوة المبیت الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 20/6/1979 م وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 710 لسنة 1988 م بتقرير بعض الأحكام في شأن الإيفاد في مهام رسمية ، يكون الإيفاد في المهام الرسمية المتعلقة بعمل اللجنة بقرار من أمينها فيما لا يجاوز عشرة أيام للمرة الواحدة .

مادة (13)

على الأجهزة الشعبية والمؤسسات العامة وغيرها تقديم كافة التسهيلات التي تطلبها اللجنة ، بما في ذلك صور من الوثائق والمستندات والخرائط والتقارير والابحاث والدراسات التي تكون في حوزتها .

مادة (14)

تعتبر الوثائق والمستندات والتقارير والابحاث التي تعدّها اللجنة سرية .

ولا يجوز الاطلاع عليها الا بأذن خاص من أمين اللجنة الشعبية العامة أو من اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي الخارجي والتعاون الدولي .

مادة (15)

يلغى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1007) لسنة 85م و (500) لسنة 1987 م المشار اليهما ، كما يلغى كل حكم اخر يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (16)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 25 جمادى الآخر 1399 ور

الموافق : 22 أى النار 1990 م